مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

# مسارات

## مياه مضطربة ومحيط غير مستقر: معاهدة أكتاو حول قضية بحر قزوين المستمرة في إيران

المقدمة
بحر قزوين في المخيلة الإيرانية
بحر قزوين في عهد الدولتين: من القرن الثامن عشر حتى نهاية الاتحاد السوفيتي
حقبة ما بعد السوفيتية: حالة الركود وسط أهداف منافسة
مرحلة أكتاو
ردة الفعل في إيران: ما بين الواقع والحلم
الخاتمة: انتصار التصور على الواقع

رقم الإيداع بمكتبة الملك فهد الوطنية:
١٤٤٠/٢٨٦٧
ردمد: ١٦٥٨-٦٩٦٤

# المقدمة

في الثاني عشر من شهر أغسطس من عام ٢٠١٨م، وقَّعت الدول الخمس المطلة على بحر قزوين، وهي: (أذربيجان وتركمانستان وكازاخستان وروسيا وإيران)، مذكرة تضيف فصلاً جديداً، لكن ليس نهائياً للنزاع الطويل والمفاوضات المتعلقة بشأن ترسيم حدود المياه الإقليمية لأكبر بحيرة في العالم. وقد لاقت هذه المذكرة جدلاً ونقاشاً مكثفاً في الداخل الإيراني حول قدرة الجمهورية الإسلامية التفاوضية على إضافة المناطق الحدودية أو إزالتها، وغيرها من العمليات المماثلة.

ستتناول هذه الورقة البحثية المناقشات الجارية حالياً في إيران، التي لها دلالة على عوامل عدة: كالتعلّق العاطفي ببحر قزوين وسواحله لدى الشعب الإيراني؛ وقلة المعرفة بالوقائع التاريخية؛ والتحفظ المزمن بشأن التفاوض مع روسيا على صعيد الرأي العام والنخبة السياسية؛ والحماس القومي المتأصل المقرون بكره الأجانب الذي ازداد في السنوات الأخيرة، بالتوافق مع تزايد نفوذ إيران في الشرق الأوسط العربي، في مواجهة انكماش معايير المعيشة وجودة الحياة. وكذلك ستركز على وعي الجمهور بشأن المفاوضات المتعلقة بالأراضي الحدودية التاريخية لإيران، التي – غالباً – ما تكون عنواناً للمبادرات الدبلوماسية التي لا تتضمن سوى القليل من المساهمات من الرأي العام، أو المجتمع ككل.

# بحر قزوين في المخيلة الإيرانية

إن أحد الأسباب التي جعلت التطورات الأخيرة بشأن بحر قزوين، تثير جدلاً سياسياً وعاطفياً في إيران، هو الدور الذي لعبه ذلك البحر في المخيلة الإيرانية. وبخلاف منطقة الخليج العربي القاحلة، التي تعدُّ أيضاً شأناً قومياً ذا شجون، فإن بحر قزوين يتمتع بمناخ ملائم ومقبول، محاط بالوديان الخضراء، والكساء النباتي النادر الممتد على طول الساحل الإيراني. ثم إن موقع بحر قزوين يعدُّ قريباً من العاصمة طهران، ومن مدن رئيسة أخرى، وهو وجهة سياحية داخلية مفضلة لقضاء عطلات نهاية الأسبوع القصيرة؛ حيث أصبح الشمال عنواناً للترفيه، والاسترخاء، ومنازل العطلات بمختلف الأبعاد والأحجام. وفي فترة حكم محمد رضا بهلوي، كانت شواطئ بحر قزوين، وبخاصة المدن الصغيرة كمدينة رامسر، خاضعة لتطور سياحي كبير، وقد استضافت العديد من المؤتمرات الدولية. وإلى يومنا هذا، ومسمى رامسر يُطلق على اتفاقية موقَّعة في عام ١٩٧٥م بشأن تنظيم الأراضي الغدقة ومجموعات الطيور، فضلاً عن كونها وجهة لقضاء العطلات. كل هذا يقف على النقيض من التخلف النسبي للمناطق الساحلية في الخليج العربي، التي لا يمكن أن تقدِّم جزيرة كيش كوجهة سياحية، وإن كانت أبعد عن طهران من الشمال.

# بحر قزوين في عهد الدولتين: من القرن الثامن عشر حتى نهاية الاتحاد السوفيتي

كان لبحر قزوين تاريخ سياسي مضطرب. فقد اتخذه التمرد الموالي للسوفيت خلال فترة الحرب العالمية الأولى، مقراً له حتى عام ١٩٢١م، حينما انتهت جمهورية غيلان الاشتراكية السوفيتية بموجب معاهدة تمَّت مراسم توقيعها بين الاتحاد السوفيتي ورضا خان. وظلت تمارس نشاطاً يسارياً محصوراً حتى أوائل الثمانينيات. وكثيراً ما أصبح بحر قزوين، نظراً لموقعه، جزءاً أساساً في العلاقات الإيرانية المعقدة مع جيرانها في الشمال، ومع ظهور الدول المجاورة التي سيطرت على الأراضي الإيرانية في بدايات القرن التاسع عشر، تم إعادة موضوع ترسيم الحدود الإقليمية من قبل الدولتين: الإمبراطورية الروسية، والدولة القاجارية. وتعود أصول الجدال الإيراني الروسي حول القيود الإقليمية إلى بداية القرن الثامن عشر. ففي عام ١٧٢٣م، تمَّت السيطرة الروسية على مياه بحر قزوين نتيجة لمعاهدة سان بطرسبرج التي وقِّعت في تلك السنة بين روسيا والملك الصفوي، وهذه كانت أول سلسلة من الأراضي التي استولت عليها الإمبراطورية الروسية عبر المعاهدات على مدى القرون القليلة المقبلة.

وقد تم إعداد صياغة دقيقة للسيادة على البحر والمناطق الساحلية بفضل معاهدتي كلستان ١٨١٣م، وتركمانجاي ١٨٢٨م، اللتين أقرَّ بموجبهما الطرف الأول الحقَّ للسفن القادمة من كلا البلدين بالتنقل على طول البحر، ومساعدة فرق الإنقاذ للدولة الأخرى في حال الضرورة. لقد كانت معاهدة تركمانجاي نتيجة لهزيمة ثقيلة على أرض الميدان أسفرت عن خسارة إقليمية كبيرة لإيران التي تنازلت في إثرها عن معظم أرمينيا وأذربيجان الحالية للإمبراطورية الروسية. وأصبح نهر آراس هو الفاصل بين الحدود البرية للدولتين. ونظراً لخصائصها الجغرافية وعدم استطاعة إيران استعادة الأراضي الشمالية في مواجهات عسكرية لاحقة مع روسيا، بقي نهر آراس فاصلاً افتراضياً لم يتغير منذ ٢٠٠ عام. وعلى ذلك، مُنحت السفن غير العسكرية حق التنقل في كامل بحر قزوين، ولكن منح حق نشر سفن حربية من أي نوع لروسيا فقط.

**الشكل ١:** تصور نظري للخط المتصل بين أستارا وإيسنجولي على الحدود بين إيران وأذربيجان الحالية على الجانب الأيسر، وعلى الحدود بين إيران وتركمانستان على الجانب الأيمن. هذا التصور من الناحية الواقعية، وليس من الناحية القانونية، كان هو المحدد لمياه إيران الإقليمية في أواخر القرن العشرين حتى انهيار الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٩١م. وتبلغ المساحة المائية الإيرانية ما يقارب من ١٦,٧٪ لبحر قزوين. ويقدَّر امتداد الخط من أستارا إلى إيسنجولي بـ٤٩٠ كم تقريباً. تم أخذ هذه الصورة من خرائط جوجل.

وفي عام ١٨٨١م، رسمت اتفاقية معاهدة خراسان، الحدود بين إيران وروسيا في الأرض الواقعة شرقي قزوين. وأصبحت حينئذٍ إيسنجولي (غاسان - كالي بالفارسية) ميناءً إيرانياً في الشمال الشرقي في بحر قزوين (انظر الشكل ١). وأصبح لهذا الأمر أهميته في نقاشات القرن العشرين حول الحدود والمياه الإقليمية، كما سيوضح لاحقًا في هذه الورقة. وأسفر تتابع المعاهدات بين أعوام ١٨١٣م و١٨٨١م، عن تقلص تدريجي لسيطرة إيران على ساحل بحر قزوين. وبحلول نهاية القرن التاسع عشر، أصبحت سُبع السواحل فقط تحت السيادة الإيرانية، والبقية تحتفظ بها الإمبراطورية الروسية. وإن المدى المحدد لكل دولة على المياه الإقليمية، يظل أمراً غير واضح طوال القرن العشرين. وهذا سيصبح عاملاً مهماً بسبب المورد الاقتصادي الأكثر قيمة في منطقة بحر قزوين، وهو سمك الحفش الذي ينتج الكافيار الثمين. ففي أعقاب الاتفاقية الإنجلو - روسية لعام ١٩٠٧م، أصبحت المزارع السمكية الإيرانية في بحر قزوين تحت السيطرة الروسية الكاملة، بسبب امتياز امتد إلى عشر سنوات، حتى نهاية الإمبراطورية الروسية .وتعدُّ هذه الاتفاقية مرحلة رئيسة في التنافس القائم على آسيا الوسطى بين هاتين القوتين، والتي أسفرت عن تقسيم منظم لإيران بين لندن وبيتروغراد.

كان للثورة الروسية في عام ١٩١٧م، العديد من النتائج الهامة بشأن الوضع القانوني لبحر قزوين. ففي غضون العقد التالي، تحولت الإمبراطورية الروسية إلى دولة فيدرالية، وهي الاتحاد السوفيتي، التي تنازلت عن أجزاء من الساحل، كانت في الماضي تحت السيطرة الإمبريالية بالكامل، لجمهوريات الاتحاد السوفيتي التي تشكلت حديثاً، مثل: أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان والاتحاد الروسي نفسه. وأعلنت معاهدة الصداقة في عام ١٩٢١م التي تم توقيعها بين إيران (التي كانت تحت سيطرة الشاه رضا خان)، والاتحاد السوفيتي، أن جميع المعاهدات السابقة، ومنها معاهدتا كلستان وتركمانجاي، باطلة وملغاة. هذه الحقيقة غالباً ما تغيب عن الرأي العام الإيراني الذي يعتقد بصلاحية المعاهدتين، أو أن اتفاقية تركمانجاي ستنتهي بعد ١٥٠ عاماً، وهي قضية أشغلت الرأي العام منذ عام ٢٠٠٩م .

أمَّا بشأن بحر قزوين، فهنالك بند رئيس في معاهدة الصداقة لعام ١٩٢١م يسمح لإيران بنشر السفن العسكرية والحفاظ عليها هناك، وهو مبدأ أُستبعد فعلياً من أحكام اتفاقية تركمانجاي. وكانت الدولتان قد وقعتا في عام ١٩٢٧، اتفاقية مصائد الأسماك التي سعت إلى تثبيت قوانين تضمن استدامة الصيد والحيلولة دون انقراض الأنواع الثمينة، مثل سمك الحفش؛ لتحقيق مشروع مشترك يهدف إلى الاستفادة من صناعة الأسماك في السواحل الجنوبية الإيرانية لبحر قزوين، وأيضاً من أجل ترقية التنازلات التي حدثت بالعهد الإمبراطوري. إن هذه الأحكام الجديدة، بالإضافة إلى ربحيتها للجانب الإيراني، هي بمنزلة اعتراف فعلي بالسيادة الإيرانية على امتداد المياه في الجنوب بين مدن أستارا، وعلى السواحل الغربية لبحر قزوين، وفي إيسنجولي في الساحل الشرقي (انظر الشكل ١). وعلى ذلك، ستبقى هذه الحدود البحرية التي ستدعمها المفاوضات الإيرانية السوفيتية اللاحقة، هي المقبولة بين الطرفين حتى نهاية الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٩١م. وعززت اتفاقية تم توقعيها في عام ١٩٣١م بين الطرفين من فكرة (تملّك) بحر قزوين من قبل إيران والاتحاد السوفيتي، حيث نصَّت الاتفاقية على أن السفن التي تحمل علم أي من البلدين هي التي لديها حق الملاحة داخل البحر. كما تم أيضاً منح حقوق الصيد لكلا البلدين على امتداد ١٠ أميال بحرية.

وفي أواخر عام ١٩٥٤م، وقعت الدولتان اتفاقية شاملة تهدف إلى تسوية نهائية لمختلف القضايا الشائكة[١]. ومع أن مسألة الحدود البحرية لبحر قزوين لم تطرح مباشرة في الوثيقة، فإن المعاهدة أوضحت مواقع الحدود

(١) الأمم المتحدة، "إيران واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية، الاتفاق المتعلق بتسوية الحدود والمسائل المالية (مع البروتوكول والملاحق)"، ٢ ديسمبر، ١٩٥٤م. يمكن العثور على النص الكامل في:
https://treaties.un.org/doc/Publication/UNTS/Volume%20451/volume-451-I-6497-English.pdf.

البحرية على جانبي البحر، ومن ثَمَّ، فإن المعاهدة البحرية تنص ضمناً على تمثيلها من قبل الخط المباشر بين أستارا وإيسنجولي، الذي تم اعتماده من قبل الجانب الإيراني بحلول عام ١٩٥٥م. وفي أوائل عام ١٩٧١م، أكدت الكتيبات العسكرية الإيرانية، أن الخط المستقيم بين أستارا وإيسنجولي، يقدَّر بـ٧٠٠ كيلومتر، وأن مسطح المياه إلى الجنوب منه الذي يقع تحت السيادة الإيرانية يمثّل السدس من إجمالي المياه في بحر قزوين. ومع ذلك، وبحكم الواقع، وليس القانون، كان الخط المستقيم وسيلة اسمية اتفق عليها كل من إيران والاتحاد السوفيتي اتفاقاً دبلوماسياً ضمنياً من أجل الاستفادة من حدود مقبولة للطرفين على بحر قزوين، وليس مجرد حدود واردة في المعاهدات، كما كان حال الحدود البرية في غربي وشرقي بحر قزوين. فهذا التقسيم له أهميته، لأنه وضع أساساً لطبيعة النزاع الحدودي الذي لا يزال عالقاً حتى يومنا هذا، وعقدت مؤتمرات لأجله، مثل الاجتماع الأخير في أكتاو، وما زالت العملية مستمرة.

إن الخط الرابط بين أستارا وإيسنجولي سيسمح للاتحاد السوفيتي باللجوء إلى المداولات الداخلية حول مدى تقسيم أجزاء من بحر قزوين بين مختلف الجمهوريات السوفيتية.

# حقبة ما بعد السوفيتية: حالة الركود وسط أهداف منافسة

كان لزوال الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٩١م، عواقب وخيمة على بحر قزوين. فمن ناحية، كان آخر ما قام به الاتحاد هو إعلان (ألما-آتا)، الذي مهد الطريق لإنشاء رابطة الدول المستقلة CIS، التي تلزم جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق بالاستفادة من المعاهدات الدولية السابقة التي انضم إليها الاتحاد السوفيتي. ففي أوائل عام ١٩٩٢م، زاد عدد الدول المستقلة ذات السيادة التي تضم خطاً ساحلياً على بحر قزوين، ولديها مصالح استراتيجية واقتصادية مرتبطة بها، من دولتين إلى خمس دول. في حين أن الجانب الإيراني بإمكانه الالتزام باحترام ترسيم الحدود بين أستارا وإيسنجولي، والاستفادة من حصته الخاصة في البحر والساحل. غير أن ظهور الدول المستقلة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، أدى إلى تغيير أفكارها. فعلى سبيل المثال، اضطر الاتحاد الروسي إلى مراجعة المبادئ السوفيتية التي منحت السيطرة على أجزاء مختلفة من بحر قزوين لجمهوريات مختلفة، بالإضافة إلى تفضيل أذربيجان بشكل مفرط للاستفادة من النفط والغاز. وكذلك، إن طُبقت الحدود الداخلية السوفيتية، فستصبح روسيا من دون طريق بحري لسفنها التجارية القادمة من موانئها إلى الموانئ الإيرانية دون المرور عبر المياه الإقليمية للدول الأخرى. مثل هذه الاعتبارات دفعت إيران وروسيا إلى التقارب حول فكرة معاملة بحر قزوين باعتباره (بحيرة)، وذلك من وجهة نظر قانونية. والنتيجة الرئيسة لهذا القرار، هي عدم قابلية تطبيق قانون البحار للأمم المتحدة على بحر قزوين، ما زاد من احتمالية أن تحظى إيران بنسبة أعلى من المياه الإقليمية التي كان من الممكن أن يتم تقليصها بنسبة ١٣٪ تحت سيادتها.

إن اعتبار بحر قزوين ملكية مشتركة بين إيران والاتحاد السوفيتي، قد يتعرض إلى الخطر بسبب رغبة أذربيجان السماح للشركات الأجنبية، وأبرزها رويال داتش شل، بالانخراط في التنقيب البحري عن احتياطات النفط؛ ما دفع حكومة باكو إلى التأكيد أن بحر قزوين برمَّته سيُقسَّم بين مختلف الدول الساحلية من دون مياه عمومية، وذلك في شهر أكتوبر ١٩٩٥م.

ونظراً لعدم إحراز أي تقدم بشأن هذه المسألة، انخرطت النخبة السياسية الإيرانية في أواخر التسعينيات في نقاشات داخلية حول نطاق المياه الإقليمية المسموح بها التي يحق للجمهورية الإسلامية الوصول إليها. إذ ذكرت حكومة خاتمي ١٩٩٧م – ٢٠٠١م، أن الهدف كان تحقيق تسوية نهائية تخصص لإيران بين ٢٠ و٥٠ من المئة من المياه الإقليمية، مع تحديد الحدود الدنيا بإجراء تقسيم مكافئ للشواطئ بين البلدان الخمسة. وهذا هو التقسيم المتساوي الموجود في الوثائق بين إيران والاتحاد السوفيتي قبل عام ١٩٩١م. وهذا النطاق أعلى بنسبة ١٦,٧٪ من المياه الإقليمية التي كانت إيران تسيطر عليها فعلياً من خلال مبدأ الخط المتصل بين أستارا وإيسنجولي.

وكانت هناك محاولة سابقة فشلت في تسوية النطاق عند مستوى ٢٠٪ لجميع الدول الساحلية من خلال عقد اتفاق مع حكومة يلتسن في موسكو من قبل المعارضة الأذربيجانية التي زعمت أنه غير عادل لبقية المناطق الساحلية.

## مرحلة أكتاو

منذ أواخر تسعينيات القرن الماضي، شرعت الجهود الدبلوماسية للدول الخمس في التواصل من خلال نمط من الاجتماعات الثنائية والمتعددة الأطراف، وكذلك المؤتمرات الدورية التي تضم جميع دول الساحل. وبدأت هذه العملية في المؤتمرات التي عقدت في خريف عام ١٩٩٦م في طهران وكازاخستان بين وزراء خارجية الدول الساحلية الخمس، وتطورت منذ ذلك الحين إلى مجموعة اجتماعات لا نهاية لها بين رؤساء الدول، ووزراء الخارجية، ومسؤولين أدنى منهم. ولم يتم حل معظم النقاط الرئيسة في هذه الاجتماعات. فعلى سبيل المثال، لم يتم – إلى يومنا هذا – البتُّ في موضوع بحر قزوين، وهل ينبغي اعتباره بحراً، أو بحيرة، وفقاً للقانون الدولي. فإذا تم اعتباره بحراً، فستساهم اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢م، في إيجاد حلٍّ يسيرٍ لجميع النزاعات بتزويد جميع الدول الساحلية بآلية المطالبة بأكثر من ١٢ ميلاً بحرياً كمياه إقليمية، وقد يصل ٣٢٢ كيلو متراً للاستفادة منها كمواقع اقتصادية خاصة، أو للتنقيب عن النفط البحري. ومن الجانب الآخر، فإن اعتباره بحيرة، سيؤدي إلى إعادة توزيع متساوٍ للسطح البحري. لذا، فإن عدم القدرة على تجاوز هذا المأزق، قد أدى إلى حجب السبب الرئيس خلف اجتماع مختلف الرؤساء. ففي شهر أكتوبر من عام ٢٠٠٧م، أصبح فلاديمير بوتين، أول رئيس روسي، بعد جوزيف ستالين في عام ١٩٤٣م، يزور إيران، وذلك من أجل المشاركة في قمة رؤساء دول بحر قزوين. لكن زيارته لطهران التي استغرقت يوماً واحداً، قد طغت عليها المفاوضات التي أجراها على هامش اجتماعاته مع السلطات الإيرانية بشأن الأزمة النووية آنذاك.

ومع ذلك، ففي شهر ديسمبر من عام ٢٠١٧م، تم زعزعة حالة الجمود من قبل وزراء خارجية الدول الخمس التي وافقت على اتفاقية الوضع القانوني لبحر قزوين، وهي وثيقة قد ترسم خارطة طريق نهائية لتسوية النزاع في المستقبل القريب. فالاتفاقية تسعى لمعالجة المظالم المتعددة في وقت واحد، وتتعهد في الوقت نفسه بمساعدة الدول ذات التضرر الأكبر من حيث صغر مساحة المناطق الساحلية لأجل التوصل إلى حل عادل لملكية المياه الإقليمية. وكذلك تعهدت الاتفاقية بعدم ظهور أي قوات مسلحة تابعة لإحدى الدول وحصرها فقط في الملاحة داخل البحر للسفن التي ترفع علم إحدى الدول الخمس، بالإضافة إلى أحكام أخرى تحاكي طبيعة الأحكام المتفق عليها بين إيران والاتحاد السوفيتي سابقاً في عام ١٩٩١م. أمَّا ما يتعلق بحرية الملاحة، فقد تم الحفاظ على الاتفاق القديم الذي تكرر في عام ١٩٢١م بشأن حق الملاحة للأساطيل التجارية خارج المياه الإقليمية الخاصة بها.

وقدمت المادة رقم ٧ من الاتفاقية، آلية معقدة لحساب المياه الإقليمية، بتوسعة تقدَّر بخمسة عشر ميلاً بحرياً من الساحل باستثناء المنشآت البحرية التي تستخدم للتنقيب عن النفط والغاز والمعادن، بالإضافة إلى عشرة أميال أخرى لأغراض الصيد. وقد تم تحويل ما يتعلق بترسيم حدود المياه الإقليمية للدول التي تتشارك في خط ساحلي واحد، مثل: إيران وأذربيجان وإيران وتركمانستان، إلى اجتماعات ثنائية مستقبلية بين الأطراف ذات الصلة[٢]. وتم – أيضاً – تأجيل المفاوضات بشأن قاع البحر الذي من المحتمل أن يكون غنياً بالموارد الطبيعية إلى مرحلة لاحقة.

قدَّم مؤتمر رؤساء الدول في أكتاو، الذي يتوقع أنه الاجتماع الحادي والخمسون منذ عام ١٩٩٦م، مراسم احتفالية للموافقة على الاتفاقية التي ستخضع لإجراءات ومصادقات طويلة ومضنية في كل من الدول الخمس، وستدخل حيز التنفيذ عندما يكون الجميع قد وافقوا عليها.

# ردة الفعل في إيران: ما بين الواقع والحلم

أثارت قمة أكتاو ردود فعل ضخمة بداخل المشهد السياسي الإيراني المفكك. فبعد ثلاثة أيام من انعقاد القمة، أظهر الرئيس روحاني تجاوباً مبهماً مهَّد الطريق لما هو قادم. فلم يُشر الرئيس إلى حصة إيران النهائية من المياه الإقليمية، وصرح أن روسيا وأذربيجان وكازاخستان قد توصلت إلى اتفاق منفصل خاص بها، وأنه نتيجة لهذا الاتفاق ستمارس روسيا سيادتها على ١٧٪ من مياه قزوين. وذكر روحاني – أيضاً – أن إيران ستحصد (فوائد خاصة) من الاتفاقية الجديدة من دون أي توضيح عن ماهيتها، أو نصيب إيران من المياه الإقليمية التي ستخصص لها. وفي ظهور إعلامي لاحق، رفض وزير الخارجية جواد ظريف، تحديد نسبة معينة من المياه الإقليمية التي ستخضع للسيادة الإيرانية، لكنه أشار إلى أن نصيب إيران لن يتجاوز ٢٠٪، ولن ينخفض إلى مستويات ١١٪.

وأعقبت تصريحات روحاني، مشاركة العديد من الأحزاب، ومن دون فهم واضح لما تم مناقشته سابقاً، بوابل من المطالبات والادعاءات المضادة التي وصفها المتحدث باسم مجلس الشورى الإيراني، علي لاريجاني، بالغوغائية. وأشار إلى أنه كما هو الحال في جميع المعاهدات الدولية، يجب أن تُعرض الاتفاقية على المجلس وتتم المصادقة عليها. ومع ذلك، ففي وقت سابق كان محمود صادقي، عضو البرلمان البارز، وأحد المؤيدين للرئيس روحاني، هو من يوجِّه الاتهامات بسبب عدم استشارة البرلمان بشأن بعثة روحاني إلى أكتاو. وطرح تساؤلات على شبكة التواصل الاجتماعي (تويتر) عن حصة إيران من مياه بحر قزوين، وهل تراجعت من ٥٠٪ إلى ١١٪، أم لا؟ قبل أن يحذِّر من تكرار معاهدة تركمانجاي (وهي معاهدة تم شجبها على نطاق واسع في ١٨٢٨م). وفي نهاية بيان طويل صدر في طهران، زعمت الجبهة الوطنية الإيرانية التي تشكلت من مؤيدي رئيس الوزراء السابق، محمد مصدق، أن الجمهورية الإسلامية غير قادرة على دعم المصالح الوطنية الإيرانية المتعلقة ببحر قزوين، وأن أي نوع من المفاوضات في ظل الظروف الحالية التي تعاني فيها إيران من عزلة دولية كبيرة، ودبلوماسية ضعيفة، بالإضافة إلى تخلي روسيا عنها، قد يساهم في التوصل إلى تسوية تضر الطموحات الإيرانية في بحر قزوين.

ويبدو أن هذه الادعاءات أُستمدت من مقابلة تلفزيونية أجرتها BBC الفارسية مع رجب سافروف مباشرة من أكتاو. ويعدُّ سافروف ذو الأصول الطاجكستانية، عضواً

(٢) الاتفاقية المتعلقة بالوضع القانوني لبحر قزوين، ١٢ أغسطس، ٢٠١٨م. للاطلاع على النص الإنجليزي للاتفاقية، انظر في:
http://en.kremlin.ru/supplement/5328

قديماً في الأوساط السياسية الروسية المعنية بإيران، وتلقى تدريبه كمتخصص في شؤون إيران خلال الحقبة السوفيتية، وكثيراً ما كان يظهر على القنوات التلفزيونية التي تتحدث الفارسية وتنقل من بريطانيا أو الولايات المتحدة، كمعلّق على إيران المعاصرة. وفي مراسم حفل التوقيع بأكتاو، أعرب سافروف عن دهشته من إيران لعدم سعيها للحصول على حصة ٥٠٪ من بحر قزوين، وأوضح أن مثل هذا الخيار كان مطروحاً سابقاً في عام ١٩٩٦م. وعقب هذه التصريحات اشتعل ملايين الإيرانيين غضباً في وسائل التواصل الاجتماعي، مثل التيليغرام، وغيره من وسائل التواصل، حيث انتشرت مزاعم أن الحكومة الإيرانية تخلت عن مطالب إيران الدائمة بالحصول على أكثر من نصف المساحة البحرية لبحر قزوين.

وبالإمكان ملاحظة الأثر السلبي الذي أحدثته تصريحات سافروف للحكومة في مقدار النفي الرسمي لحقيقة أن إيران يحق لها الحصول على ٥٠٪ من المساحة البحرية لبحر قزوين. وذكر بهرام قاسمي، المتحدث الرسمي لوزارة الخارجية في تصريحات وزعتها وكالات الأنباء الإيرانية باللغتين الفارسية والإنجليزية[٣]، أن سافروف كان مواطناً عادياً ولم يكن عضواً في أي وفد يتفاوض نيابة عن الحكومة الروسية. وفي خضم هذه القصة الطويلة، كانت هذه هي المرة الأولى التي ينفي فيها مسؤول حكومي إيراني بقلقٍ مزاعم حزب روسي.

وسرعان ما عادت بعض أوجه التشابه التاريخية إلى الظهور، إذ شبه الناس معاهدة أكتاو بخسارة البحرين في عام ١٩٧١م، التي يعتبرها الكثير من الإيرانيين المدينة الرابعة عشرة لإيران، وقد تم التخلي عنها من دون سبب من قبل الشاه الراحل محمد رضا بهلوي. وفي تطور جذري للأحداث، قام غلام علي حداد عادل، أحد أكبر مساعدي المرشد الأعلى علي خامنئي، وصهر أحد أبنائه، بالتغريد في منصة (تويتر) - وهي خدمة تواصل اجتماعية لا تزال تخضع لرقابة حكومة إيران - يهاجم بها رضا بهلوي، آخر من تبقى من أبناء الشاه، مذكّراً إياه بتخلي والده عن البحرين[٤]. ومن أجل التكسب السياسي، ألقى رضا بهلوي، باللوم على الجمهورية الإسلامية لتخليها عن الأرض، مستشهداً بقائمة طويلة من التنازلات المشابهة لهذه القضية، ومنها (الإذلال الحاصل في معاهدة تركمانجاي وقبول قرار الأمم المتحدة رقم ٥٩٨ كأمثلة على التفاوض في أوقات الضعف). إن إشارة غلام علي، إلى اسم رضا بهلوي، في تغريدة صريحة، يعدُّ تغيراً نوعياً في الهجمات غير المباشرة المعتادة من شخصيات حكومية بارزة على كبار أعضاء المعارضة. ويشير أيضاً، كما هو الحال في تصريحات سافروف، إلى مخاوف كبار المسؤولين في الدولة من مدى تأثير مثل هذه المواقف على الرأي العام.

وقبل أن تهدأ الأمور عقب هذه الضجة، حاول العقلاء في طهران تقديم تحليل أكثر مصداقية للاتفاقية وتداعياتها. فقد أشار عباس مالكي، الخبير في إدارة التفاوض في القرن الماضي، ورئيس المعهد الدولي لدراسات بحر قزوين - وهي مؤسسة فكرية شبه رسمية كرست اهتماماً كبيراً للقضية في العقود القليلة الماضية - في تصريحات له أن الحكومة - بشكل عام - كانت محقة في الابتعاد عن الاقتراح غير المعقول بشأن نسبة ٥٠٪، وينبغي أن تمتنع عن الاضطلاع بتحليل النسب المئوية، كما فعل روحاني بشأن الادعاءات الروسية. وأكد مالكي أن وزارة النفط الإيرانية لا تهتم حالياً بالاعتراف بفوائد التنقيب عن النفط والغاز في بحر قزوين، بسبب تفضيل إيران مجالات اقتصادية أخرى، مثل الصيد. وهذا التفضيل بدوره يصعّب المفاوضات مع أذربيجان وتركمانستان اللتين تعارضان مقترح (المنطقة المشتركة) لتقسيم المياه الإقليمية خارج الحدود الوطنية.

(٣) للمزيد من الأمثلة، انظر في حديث المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية، "سافروف لم يكن أبداً عضواً في [فريق] التفاوض الروسي في بحر قزوين"، ١٤ أغسطس، ٢٠١٨م، وكالة أنباء الطلاب الإيرانيين (ANSI)، https://en.isna.ir/news/97052312247/Safarov-has-never-been-member-of-Russian-negotiation-team-on، من من وكالة أنباء (ISNA) شبه الرسمية، و"إيران ترفض المطالبات الروسية حول بحر قزوين"، ١٤ أغسطس، ٢٠١٨م، وكالة الأنباء الإسلامية (إيرنا)، http://www.irna.ir/en/News/83000374، من وكالة الأنباء الرسمية، (إيرنا).

(٤) رابط التغريدة المنشورة في ١٦ أغسطس، ٢٠١٨م، وتتضمن أيضًا خريطة البحرين. يمكن الوصول إليها من هنا:
https://twitter.com/HaddadAdel_ir/status/1029990395218935809

# الخاتمة: انتصار التصور على الواقع

من المرجح أن يستمر الجدل حول موقف إيران من مستقبل بحر قزوين لبعض الوقت. ومن غير المرجح أن تتوصل معاهدة أكتاو التي تم توقيعها في شهر ديسمبر ٢٠١٧م، واعتمدت في أكتاو في شهر أغسطس من عام ٢٠١٨م، إلى تسوية نهائية وشاملة في المستقبل القريب. وقد تجد بعض البلدان حلاً سريعاً لقضاياها الحدودية المحلية، في حين من المرجح أن تدخل الجمهورية الإسلامية في مشاحنات داخلية مطولة حول استمرار جولة أكتاو. كما أنه قد سادت فكرة التفاوض من موقف الضعف، وعدم القدرة على المشاركة في المطالبة بحق البلاد المشروع في بحر قزوين بين مجموعة كبيرة من المواطنين والمنشقين السياسيين والمنفيين، وكذلك أعضاء برلمان من داخل النظام.

ولَّما كانت هذه الورقة تسعى جاهدة للإثبات، فإن ادعاءات الملكية بنسبة ٥٠٪، أو أي شيء فوق الحد الأقصى من السيطرة التي كانت تمتلكها إيران على مياه بحر قزوين خلال العصر الحديث (وهو المساحة المائية في جنوب الخط المتصل بين أستارا وإيسنجولي)، ستكون منافية لطموحات إيران السابقة والأنظمة الدولية المتعلقة بالبحيرات والبحار، بالإضافة إلى قوة إيران التفاوضية. كما ستكون نتاجاً لتصورات مشوهة بدلاً من أن تكون ذات توجهات تاريخية. ومع معاناة الدولة من أثر قرار الولايات المتحدة بالانسحاب من خطة العمل الشاملة المشتركة، وعدم قدرة الاتحاد الأوروبي على إقناع شركاته بممارسة التجارة مع إيران، فإن الشعور يتنامى بالداخل الإيراني بأن الدولة ستلبي المطالب الروسية بشأن بحر قزوين، وذلك من أجل تفادي تمزق علاقاتها المضطربة مع موسكو. وعلى الرغم من هذا الاحتمال، فإن إدارة روحاني لموضوع بحر قزوين قد أظهر واقعية لافتة وبراعة دبلوماسية وإكمالاً للرؤية المتبناة في الماضي، بما في ذلك عهد بهلوي. إن ذكريات المعاهدات والمفاوضات المتعلقة بحدود إيران التي لم تنجح، أو التي أثارت غضباً شعبياً، مثل: حادثة البحرين، واتفاق الجزائر مع العراق في عام ١٩٧٥م، لا تبشر بالخير بالنسبة للرئيس، كما ذكر عباس مالكي. إن دول بحر قزوين الأخرى، مثل أذربيجان، لديها سياسة مستمرة وواضحة ويتعامل نفس الأفراد مع القضية منذ عقود. في حين أدى التناوب المستمر للإدارات الرئاسية في إيران، إلى تباين كبير في موقف الحكومة بشأن القضية؛ ولذلك يتعين أن يُعرف: هل يحظى روحاني بالسلطة الكافية لإعطاء خليفته مجموعة مقترحات، وإنجازات دبلوماسية مقبولة ومتينة تتعلق بهذا التحدي القاسي، أم لا؟

# مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

تأسّس المركز سنة ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م لمواصلة الرسالة النبيلة للملك فيصل بن عبدالعزيز -رحمه الله- في نشر العلم والمعرفة بين المملكة وبقية دول العالم. ويعدُّ المركز منصةَ بحثٍ تجمع بين الباحثين والمؤسسات لحفظ العمل العلمي ونشره وإنتاجه، وإثراء الحياة الثقافية والفكرية في المملكة العربية السعودية، والعمل بوابةً وجسراً للتواصل شرقاً وغرباً. ويرأس مجلس إدارة المركز صاحب السمو الملكي الأمير تركي الفيصل بن عبدالعزيز، وأمينه العام هو الدكتور سعود بن صالح السرحان.

ويقدّم المركز تحليلات متعمّقة حول القضايا السياسية المعاصرة، والاقتصاد السياسي، والدراسات الأمنية، والدراسات السعودية، ودراسات شمال افريقيا والمغرب العربي، والدراسات الآسيوية. ويتعاون المركز مع مؤسسات البحث العلمي المرموقة في مختلف دول العالم، ويضمّ نخبةً من الباحثين المتميّزين، وله علاقة واسعة مع عددٍ من الباحثين المتخصّصين في مختلف المجالات البحثية. ويحتضن المركز مكتبة الملك فيصل، ومجموعة مخطوطات نادرة، ومتحفاً إسلامياً، وقاعة الملك فيصل التذكارية، وبرنامج الباحثين الزائرين. ويهدف المركز إلى توسيع نطاق المؤلَّفات والبحوث الحالية لتقديمها إلى صدارة المناقشات والاهتمامات العلمية، متّبعاً مساهمة المجتمعات الإسلامية في العلوم الإنسانية والاجتماعية والفنون والآداب قديماً وحديثاً.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

ص.ب ٥١٠٤٩ الريـــــاض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٥٧٧٦١١ (١١ ٩٦٦+) تحويلة: ٦٨٩٢ فاكس: ٤٦٥٢٢٥٥ (١١ ٩٦٦+)
بريد إلكتروني: masarat@kfcris.com